وترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة والأمن، وقال: «ان هذا العمل يشكّل، في نظرنا، أساساً هاماً لتقدم في المستقبل».

ثالثاً ـ اتفاق الجانبين على البحث، جدياً، في مسودة قدمتها الادارة الاميركية حول اعلان مشترك يتضمن العناصر الاساسية في المسودتين المطروحتين. ولاحظ بروز تطوّر في مواقف الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، وظهور «عناصر مشتركة لموقفيهما بالنسبة الى المسائل الرئيسة (**الحياة**، ١٥/٥/١٩٩٣).

وأشار جيرجيان الى انه على الرغم من عدم ارتياح الجانب الفلسطيني لعدم تحقيق تحسّن على أرض الواقع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعلى الرغم من خفض عدد المشاركة في المفاوضات الثنائية، والتوقف عن حضور جلسات اللجان، فان الجانب الفلسطيني بقي معنياً ومهتماً بعملية التفاوض. وأشار الى ان بلاده بحثت مع الاسرائيليين والفلسطينيين في ورقتها التوفيقية على الرغم من امتناع الجانب الفلسطيني عن حضور الاجتماع الثلاثي المقترح.

ما هو مضمون الورقة الاميركية المقترحة؟ لقد عالجت الصيغة الاميركية المقترحة المرحلة الانتقالية والوضع النهائي للارض المحتلة وربطت ببعضهما. وجاء فيها: «ان الطرفين [الفلسطيني والاسرائيلي] يلتقيان على ان الاتفاق الذي سيتم التوصل اليه في شأن الوضع النهائي سيتمثل في تنفيذ قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وان الطرفين يوافقان على ان هذه العملية واحدة، وان مرحلتيها مترابطتان في الاطار الزمني المتفق عليه. كما أنهما يوافقان على ان نتيجة المفاوضات في شأن الوضع النهائي يجب ألّا تتعرض لأي ضرر نتيجة اتفاقيات تمّ التوصل اليها خلال الفترة الانتقالية». كما أنها شرحت تفاصيل المرحلة الانتقالية من الحكومة الذاتية الى الانتخابات الى اضطلاع السلطة الفلسطينية بالسلطات التنفيذية والقضائية والاشتراعية، وأكدت موافقة الطرفين على اعتبار الاراضي «وحدة في حدّ ذاتها»، وان المفاوضات «في شأن قضية الارض، خلال الفترة الانتقالية، ستتمّ من دون الحاق ضرر بوحدة الاراضي» (انظر باب **وثائق**، ص ١٦١ ـ ١٦٢).

غير ان الجانب الفلسطيني سارع في اعلان رفضه للورقة الاميركية، لعدم وصفها «الاراضي» بأنها أراضٍ محتلة واقعة تحت سلطة الاحتلال الاسرائيلي، اضافة الى الضعف في تحديد السلطة الجغرافية للحكومة الذاتية الانتقالية وطبيعة سلطاتها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٥ ـ ١٦/٥/١٩٩٣).

على هذا الاساس، اعترف وزير الخارجية الاميركية، كريستوفر، وبصورة غير مباشرة، بأن الجهود الاميركية لم تؤد الى النتيجة المطلوبة. وشدّد كريستوفر، الذي كان يتحدث في حضور لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب، على «ان الولايات المتحدة الاميركية غير قادرة على المضي» في طريق السلام بمفردها. وان واشنطن مستعدة لتقديم المساعدة اذا رغبت الاطراف بها. وأكد ان الادارة الاميركية مستعدة لأداء دورها اذا أبدت الاطراف المعنيّة رغبة في ان تلعب دورها، أيضاً؛ «اذ ليس في استطاعتنا ان نطلب السلام أكثر منهم، وعليهم ان يطلبوا السلام، أيضاً» (**الحياة**، ١٩/٥/١٩٩٣). وقدّم كريستوفر تقويماً لمجرى الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية، وقال ان الاطراف تمكّنت من تحقيق بعض التقدّم في الحد من خلافاتها «وكان لديها في الولايات المتحدة الاميركية شريك كامل، مستعد لمساعدتها في جهودها». لكن الوزير الاميركي أعرب عن شكوكه في احتمال نجاح العملية اذا ما استمرت على النمط الراهن، وقال: «ان هذا النوع من المشاركة الفعلية غير كافٍ لتحقيق تقدّم ناهيك عن التوصل الى اتفاقيات»، واعتبر ان على الاطراف ان تنظر الى المفاوضات كعملية أخذ ورد والمشاركة على أسس تهدف التقريب في ما بينها بدل محافظة كل طرف على مواقفه التقليدية، كما عليها ان تأخذ، في الاعتبار، حاجات كل منها». وأعرب كريستوفر عن الأمل بأن يعتبر كل طرف المفاوضات وسيلة لمد اليد الى الطرف الآخر «وعلى كل الاطراف ان تعي ان المفاوضات، هنا، في واشنطن لا تدور في فراغ»، وان المطلوب مد اليد «عبر الدبلوماسية العلنية واتخاذ خطوات على الارض لخفض احتمالات المواجهة، واطلاق اشارات الى الرأي العام في شأن أهمية المفاوضات. فكل هذه مسائل ضرورية لقيام مناخ يمكن من خلاله تحقيق عمل جدي» (**المصدر نفسه**). ووصف المسار